إفساد الإعراب لصحة المعنى

د. ناصر بلخيتر*

سلم البحث في ١٤٣٦/١١/٣هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٣٦/١٢/٢هـ

ملخص البحث:

هذا البحث يعالج ظاهرة إسقاط الإعراب من أجل الحفاظ على الانسجام الصوتي أو النطق، بحسب ما يقتضيه حرف الرويّ في الشعر، فالإنسان العربي كثيرا ما كان يُلْغي الإعراب، دون المساس بالقصد الأسمى للعملية التواصلية الذي هو المعنى، ويُعدّ الإعراب مُكوّنا أساسيّا من مُكوّنات العربيّة، وهو دليل على عبقريّة هذه اللّغة وشجاعتها كما يقول ابن جنّي. ولمنزلته تلك فإنّ بعض العلماء حصروا النّحو فيه، ورغم هذه المنزلة الّتي للإعراب في التّركيب العربي، فإنّ العبارة قد تترخّص فيه وهذا مشروط"بفهم المعنى وعدم الإلباس، وهذا التغيير الّذي قد يحصل في العلامة الإعرابيّة لا يكون تغييرا عبثيّا، ولكنّه يحصل لأغراض معيّنة تُلْمَسُ من الكلام، وهذا البحث يبين هذا الجانب من جوانب اللغة في عجالة سريعة.

Abstract:

This research deals with the phenomenon of projection to express in order to maintain voice harmony or pronunciation, as required by rhyme character in the hair, the Arab human being was often eliminates the expression, without compromising the intent of the Supreme communicative process that is the meaning, is to express an essential component of Arab components, which proof of the genius of the language and courage. And stature that some scientists trapped as it, in spite of this status which to express in the Arab installation, the phrase which may Ttrechs This unconditional understanding of the meaning and lack of costuming, and this change, which could happen in syntactic mark not be absurd change, but it gets for specific purposes touch of talk , this research shows this aspect of language in a quick haste from.

المقدمة:

يُعالج هذا البحث ظاهرة إسقاط الإعراب من أجل الحفاظ على الانسجام الصوتي أو النطق بحسب ما يقتضيه حرف الرويّ في الشعر، فالإنسان العربي كثيرا

*عضو هيئة تدريس بجامعة تلمسان، بالجمهورية الجزائرية.

مـا كـان يُلْغـي الإعراب دون المـساس بالقصد الأسمى للعمليـة التواصـلية الـذي هـو المعنى، ويُعدّ الإعراب مُكوّنا أساسيّا من مُكوّنات العربيّة، وهو دليل على عبقريّة هذه اللّغة وشجاعتها كما يقول ابن جنّي. ولمنزلته تلك فإنّ بعض العلماء حصروا النّحو فيه، وهذا ما دلّ عليه الخليل صراحة فقال: "هذا كتاب فيه جملة الإعراب إذ كان جميع النّحو في الرّفع والجرّ والجزم."(١)، بل إنّ منهم من كان يُؤْثِرُ مصطلح (علم الإعراب) على (علم النّحو)؛ ذلك ما قال به الزّمخشري في تحديده لشروط المُفَسِّر والّتي منها"ألاّ يُقْدِمَ النّاظرُ في كتاب اللّه تعالى عليه إلاّ إذا كان فارسا في علم الإعراب."(٢)

ورغم هذه المنزلة الّتي للإعراب في التّركيب العربي، فإنّ العبارة قد تترخّص فيه وهذا مشروط"بفهم المعنى وعدم الإلباس"(٣)، لأنّ إفساد الإعراب ليس مقصودا لذاته بل ينبغي مراعاة صحّة المعنى، وهو تقليد لغوي ذلك"أنّ العرب قد تَحْمِلُ على ألفاظها لمعانيها حتّى تُفْسِدَ الإعراب لصحّة المعنى."(٤)

ثمّ إنّ هذا التغيير الّذي قد يحصل في العلامة الإعرابيّة لا يكون تغييرا عبثيّا، ولكنّ ذلك يحصل لأغراض معيّنة تُلْمَسُ من الكلام، وهو الأمر الّذي نبّه إليه ابن جنّي حينما قال:"فاعْرِفْ هذه المَعَاريض من القول، ولا ترينّها تصرّفا واتّساعا في اللّغة، مُجرّدة من الأغراض المُرادة فيها، والمعاني المحمولة عليها."(٥)

وهناك جُملةٌ من العوامل تُسهم في تغيير العلامة الإعرابيّة نذكر منها أن اللّغة تميل إلى تحقيق التّشاكُل والبُعد عن الاختلاف، والمقصود بهذا التّشاكل إتْباعُ حركة لحركة أخرى، فيَحْدُثُ انسجام صوتي عند التلفّظ بالكلام، ويؤدّي هذا التّشاكل إلى إسقاط حركة الإعراب مثل " قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فَخَفَضُوا خربا على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعا، لكونه في الحقيقة صفةً للجحر لا للضبّ."(٦) وعند سيبويه فإنّ هذا الاتّساع في حَمْل (خَرِبٍ) على (ضبّ) في الجرّ إنّما اختارتْه العرب في استعمالها اللغوي لثلاثة أسباب هي أنّهم "جرّوه لأنّه نكرة كالضبّ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضبّ، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد."(٧)

ولقد أسْهَبَ النّحويّون في الاستدلال على هذه الظّاهرة بالشّعر والقرآن الكريم، وأثبتوا أنّ"من كلام العرب أن يُتْبِعُوا الخفضَ الخفضَ إذا أَشْبَهَهُ."(٨) واسْتَنَدُوا إلى شواهد شّعريّة منها قول أحدهم:

كَأنّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ(٩)

والشّاهد فيه هو قول الشّاعر (محلوج) بالجرّ، وكان حقّه النّصب لأنه واقع وصفا ل(قطنا)، ولكنّ الشّاعر اختار الخفض على الجوار طلبا للاتّساع.

وقول الآخر:

تُرِيكَ سَنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرَفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بها خالٌ ولا نَدْبُ(١٠)

فالشّاعر أنشد هذا البيت بخفض (غير) حملا على الجوار، لأنّ (وجه) مجرور باعتبار أنّه مضاف إليه، والأصل في إعراب (غير) أنّها صفة منصوبة(لسنة). ومنه كذلك قول الشّاعر:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزّوجاتِ كُلّهِمِ أنْ ليْسَ وصْلٌ إذا انْحَلّتْ عُرَا الذّنَبِ(١١)

وفيه إتباع بخفض (كلّهم) على (الزّوجات) والأصل أنّ (كلّهم) توكيد بالنّصب (لذوي)، ومنه أيضا قول زهير بن أبي سلمى:

لَعِبَ الرّياحُ بِهَا وغَيَّرَها بَعْدِي سَوَافِي المُورِ والقَطْرِ(١٢)

كان ينبغي في (القطر) أن يكون مرفوعا على اعتبار أنّه معطوف على (سوافي)، ولكنّ الشاعر خفض (القطر) على الجوار مع (المور).

ويستعين الكوفيّون بالمعنى الدّلالي لإثبات فساد خفض(القطر)عطفا على(المور) ويرون أنّه" ا يكون معطوفا على (المور) وهو الغبار، لأنّه ليس للقطر سواف كالمور حتّى يعطفه عليه."(١٣)

غير أنّ ابن الأنباري يردّ هذا الرّأي ويضعّفه فيقول:" بجوز أن يكون قد سمّى ما تسفيه الرّيح منه(يريد القطر) وقت نزوله سوافي كما يسمّى ما تسفيه الرّيح من الغبار سوافي."(١٤)

وإذا التفتنا إلى القرّاء فإنّنا نجد بعضهم يحمل في قراءته الإعراب على

الجوار، ومنهم الحسن البصري (١٥)، الّذي قرأ "الحَمْدِ لِلّه" بكسر الدّال إتباعا لكسر الـلّام اللاّحقة لها" ذلك أنّ الدّال مضمومة وبعدها لام الإضافة مكسورة، فَكَرِهُوا أن يَخْرُجوا من ضمّ إلى كسر فأتبعوا الكسر الكسر."(١٦)

وذهب الفرّاء في تعليل هذه القراءة إلى القول بأنّ "مَنْ خَفَضَ الدّال من (الحمد) فإنّه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتّى صارت كالاسم الواحد، فَثَقُلَ عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمّةٌ بعدها كسرة، أو كسرةٌ بعدها ضمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل(إبِل)، فكسروا الدّال ليكون على المثال من أسمائهم."(١٧)

وهناك قراءة ثانية للآية ذاتها وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة (الحمدُ لُلّه) "بضمّ الدّال واللاّم على إتباع الثّاني الأوّل، لتتجانس اللّفظ، وطلب التّجانس في اللّفظ كثير في كلامهم."(١٨)

فالمعنى في مثل هذه الاستعمالات الّتي حملت على الجوار" يتّضح بقرينة معنويّة هي قرينة الصّلاحية للإسناد من عدمها"(١٩)، كما أنّ الإعراب في هذه الحالة ليس ذا بال عند المتكلّم بهذه الاستعمالات لأنّ "اعتبار المناسبة الموسيقيّة للحركات أهمّ- عنده- من المحافظة على إعراب القاعدة."(٢٠)

إنّ العرب كانوا يسمحون بخرق القواعد إذا أمن اللّبس، ومن هنا فإنّ المظاهر الإعرابيّة النّاتجة عن الانسجام الصّوتي، والّتي خرجت عن قوانين النّحو، لم تشكّل عبئا على المتلقّي بل استساغها بلا غرابة ولا التباس.

ومن هذه الظّواهر مثلا حذف التّنوين من الموصوف، وذلك إذا وقع كل من لفظ (ابن) و(ابنة) صفة لما قبله من الأعلام، وكان مضافا إلى عَلَمٍ أو ما يدخل في حكمه من الكُنَى والألقاب. وفي هذا الشّأن يقول ابن يعيش:

"فلمّا كان (ابن) لا يَنْفَكُّ من أن يكون مُضافا إلى (أب) أو (أم) وكثُر استعماله، استجازوا فيه من التّخفيف ما لم يستجيزوه في غيره...فحذفوا تنوين الموصوف، كأنّهم جعلوا الاسمَيْنِ اسْمًا واحدا لكثرة الاستعمال، وأَتْبَعُوا حركة الاسم

الأوّل حركة الاسم الثّاني."(٢١)

ويوضّح ابن يعيش رأيه بأمثلة فيقول:" فإذا قلت: هذا زيدُ بنُ عمرو، وهندُ ابنةُ عاصم، ف(هذا) مبتدأ و(زيد) الخبر، وما بعده نعته، وضمّة (زيد) ضمّة إتْباع، لا ضمّة إعراب، لأنّك عَقدْتَ الصّفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا...وكذلك النّصب، تقول: رأيت زيدَ ابنَ عمرو، فتفتح الدّال إتباعا لفتحة النّون. وتقول في الجرّ: مررت بزيدِ بنِ عمرو، فتكسر الدّال من (زيد) إتباعا لكسرة النّون من (ابن عمرو)."(٢٢)

كما أنّ اللّغة قد تُضحّي بعنصر هام من عناصر الجملة، حفاظا على الانسجام الصّوتي، ومثال ذلك حذف المفعول في قوله تعالى: "مَا ودَّعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلَى"(٢٣)، فلم يقل: (وما قلاك) ليحصل التّناسب الصّوتي مع (الضّحى وسجى)، وهو ما يبيّنه الرّازي فيقول:"حُذفتْ الكاف اكتفاء بالكاف الأولى في (ودّعك)، ولأنّ رؤوس الآيات بالياء، فأوجب اتفاقُ الفواصل حذفَ الكاف وثانيها."(٢٤)

وإذا كانت هذه النّماذج المعروضة، تؤكّد أنّ التّضحية بقيم لغويّة للحفاظ على قيم صوتيّة، هو تقليد مطّرد في لغة العرب، فإنّها تشير كذلك بوضوح لا يرقى إليه شكّ، أنّ تغيير العلامة الإعرابيّة ضرب من الاتّساع " يذكر للتصرّف في اللّغة لا لفائدة أخرى."(٢٥)

ولم يفت العلماء التنبّه لأهميّة اللّغة في البناء الشّعري، فعُنُوا بالقافية وعَدّوها مَوْضِعًا من المواضع الّتي تُقَدَّرُ فيها حركةُ الإعراب، بل إنّهم جوّزوا الحذف على نطاق واسع في القوافي بخلاف الكلام الّذي لا وقف فيه، وهذا ما صرّح به إمام النّحاة سيبويه فقال: "جميع ما لا يُحْذَفُ في الكلام وما يُختار فيه تركُ الحذف يجوز حذفُه في الفواصل والقوافي."(٢٦)

فالشّعراء في كثير من الأحيان يَنْطِقون بحسب ما يَقْتضيه حرفُ الرّويّ في القصيدة، بعيدا عن سلطة الإعراب لأنّ همّهم الوحيد هو "إقامة الوزن، وتَخَيُّرُ اللّفظ، وسهولةُ المَخْرَج، وجَوْدةِ السَّبْك، فإنّما الشّعرُ صناعةٌ، وضربٌ من النَّسْجِ."(٢٧)

ومن هنا شاع عندهم مصطلح الإقواء الّذي هو"اختلاف الإعراب مثل أن يأتي الشّاعر بالضمّ مع الكسر أو بالكسر مع الضمّ، ولا يكادون يأتون إقواءً بالنّصب، فإذا وُجِدَ هذا فالأَجْودُ تَسْكينُهُ."(٢٨)

وإذا كان الإقواء مُفسِدا للإعراب، فإنّه غير مفسد للشّعر، واستحبّته العرب ولم تستنكره، وهذا باعتراف أعلم النّاس بالقوافي؛ وهو أبو الحسن الأخفش الّذي يصرّح:" قلّ قصيدة ينشدونها إلاّ وفيها الإقواء، ثمّ لا يستنكرونه، وذلك أنّه لا يُكْسِرُ الشّعرَ. وكلُّ بيتٍ منها شعرٌ على حِياله."(٢٩)

ثمّ إنّ هذا الاتّساع في حركة حرف الرّويّ، قد يكون سببه راجعا كذلك إلى طبيعة فنّ الشّعر، الّذي هو فنّ موزونٌ مقفّىً، فلا بأس عند أربابه من التجوّز في القوافي" لأنّ الشّعرَ مَوْضِعُ التَرَنُّمِ والغِنَاءِ وتَرْجيعِ الصّوت ولا سيّما في أواخر الأبيات."(٣٠)

ولهذه الظّاهرة شواهد كثيرة في كتب اللّغة والأدب، منها ما نقله ثعلب في مجالسه من شعر الفرزدق:

يا أَيُّها المُشْتَكِي عُكْلاً ومَا جَرَمَتْ إِلَى القَبَائلِ مِنْ قَتْلٍ وإِبْآسُ

إِنَّا كَذَلِكَ إِذَا كانتْ هَمَرَّجَةٌ نَسْبِي ونَقْتُلُ حَتَّى يُسْلِمَ النّاسُ(٣١)

ولم يكن الشّاعر مُقْنعا في بيان العلّة من رفْعه (إبآس) حيث قال: رفعتُه "بما يسوءُك وينوءُك"(٣٢)، غير أنّ ثعلب أَوْجد تخريجا لمذهب الشّاعر في هذا الإعراب الّذي اختاره فقال: "وإنّما رفعه لأنّ الفعل لم يَظْهَرْ بعده، كما تقول ضربتُ زيدا وعمرو، لم يَظهر الفعل فرفعْتَ، وكما تقول ضربت زيدا وعمرو مضروب."(٣٣)

ومن أمثلة الإقواء كذلك قول الشّاعر:

تَكَلَفَنِي سُوَيْقُ الكَرَمُ جُرْمُ ومَا جُرْمٌ ومَا ذَاكَ السُّوَيْقُ

ومَا شَرِبُوهُ وهْوَ لَهُمْ حَلاَلُ ولاَ قالُوا بِهِ فِي يَوْمِ سُوقِ

فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى ثَلاثًا يَا ابْنَ عمرُو أَنْ تَذُوقَا(٣٤)

لقد أتى الشّاعر في هذه الأبيات بالضمّ مع الكسر، حيث توسّع في حركة

الإعراب وغيّرها بما يمليه عليه الوزن، لأنّه غيرُ مُختارٍ في كلّ الأحوال، فاضطرّ إلى هذا الاستعمال لأنّ همّه الوحيد هو إبراز المعنى في صورة مؤثّرة.

ونلاحظ أنّ الشّاعر وصل حرف الرّويّ المفتوح في قوله(أن تذوقا) بحرف من حروف الإطلاق وهو الألف، وهذه الحروف "هي المُتَعَيَّنَةُ من بين الحروف للتّرديد والتّرجيح الصّالحة لها، فمن ثمّ تلحق في الشّعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشّعر."(٣٥)

فالشّعر موضع قد ألفت فيه الضّرائر، وأحيانا يلجأ الشّاعر إلى استعمال لغوي دون فائدة ترتجى من وراء هذا الاستعمال، فكيف إذا قصد إلى فائدة. وفي هذا المعنى يقول الأعلم الشّنتمري بكلّ وضوح: "والشّعر موضع يُحْتَمَلُ فيه وَضْعُ الشّيء في غير موضعه دون إحرازِ فائدةٍ ولا تحصيلِ معنىً وتحصينِه، فكيف مع وجود ذلك."(٣٦)

ومن جهة أخرى فإنّ العلماء وضّحوا حدود الضّرورة، إذ لا يعني لجوء الشّاعر إلى استعمال معيّن عدم إمكانية ورود غيره في الموضع المُختار، فهذا السّيوطي ينقل رأي أبي حيّان في أنّ النّحويّين لا يَعْنون" بالضّرورة أنّه لا مَنْدُوحَةَ عن النّطق بهذا اللّفظ، وإلاّ كان لا توجد ضرورة، لأنّه ما من لفظ أو ضرورة إلاّ ويُمْكنُ إزالتُها ونَظْمُ تركيب آخر غير ذلك التّركيب، وإنّما يَعنون بالضّرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشّعر المُختصّة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النّثر."(٣٧)

وواضح من كلام أبي حيّان أنّ الشّعر مجال رحب للاتّساع في الكلام، لأنّ " الشّعراء أمراء الكلام قَبْلَ أنْ يُعْجِزَهُمْ شَبِيءٌ"(٣٨)، وليس بالإمكان الزّعم بالقُدرة على تغيير بنية الشّعر وألفاظه، ذلك " لو فُتِحَ هذا البابُ لم يبْقَ في الوجود ضرورةٌ...كما أنّ الشّعر لمّا كان مَظِنَّةً للضّرورة اسْتُبِيحَ فيه ما لم يُضْطَرَّ إليه، كما أُبِيحَ قَصْرُ الصّلاة في السَّفَر، لأنّهُ مَظِنَّةُ المَشَقَّةِ مع انْتِفائِها أحيانا والرُّخْصَةُ باقيةٌ."(٣٩)

ومحصول الكلام أنَّ اعتبار المناسبة الصوتية للحركات عند العربي أهمُّ من المحافظة على إعراب الكلمات، شريطة اجتناب اللُّبْس الذي قَدْ يُشَكِّل عِبْئاً على

المتلقِّي، كما أنَّ التضحية بقيَمٍ لُغويّة للحفاظ على قِيَمٍ صوتية تَقليدٌ كان مُشْتَهَرا عند الشعراء، من ذلك مثلا توسُّعُهُم في حركة الإعراب لإبراز المعنى في صورة مُؤثِّرة.

هوامش البحث:

(١) الزجّاجي: الجمل في النحو، ص٣٣.
(٢) الزّمخشري: الكشّاف: ٧/١.
(٣) السّيوطي: الهمع: ١٦٥/١.
(٤) ابن جنّي: المحتسب: ٢٥٦/٢.
(٥) ابن جنّي: المحتسب: ٣٢٣/٢.
(٦) ابن الأنباري: الإنصاف: ٤٩٧/٢.
(٧) سيبويه: الكتاب: ٤٣٦/١.
(٨) الفرّاء: معاني القرآن: ٧٤/٢.
(٩) البيت لا يعرف قائله ذكره الفرّاء في: معاني القرآن:٧٤/٢؛ ابن الأنباري في:الإنصاف: ٤٩٥/٢.
(١٠) البيت لا يعرف له قائل وهو من شواهد الفرّاء في: معاني القرآن: ٧٤/٢.
(١١) البيت لأبي الغريب النّصري في: همع الهوامع: ٤٤٠/٢
(١٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ص٢٧.
(١٣) ابن الأنباري: الإنصاف: ٤٩٥/٢.
(١٤) ابن الأنباري: الإنصاف: ٥٠٢/٢.
(١٥) ابن جنّي: المحتسب: ١١٠/١-١١٢.
(١٦) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ص٥٤.
(١٧) الفرّاء: معاني القرآن: ٣/١.
(١٨) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ١٠٨/١
(١٩) د. تمّام حسّان: العربيّة معناها ومبناها: ص٢٧٤.
(٢٠) نفسه: ص٢٧٤.
(٢١) ابن يعيش: شرح المفصّل: ٣٣٣/١.
(٢٢) نفسه: ٣٣٣/١.
(٢٣) الضّحى: ٢.
(٢٤) الرّازي: مفاتيح الغيب: ١٩٧/٣١.
(٢٥) ابن الأثير: المثل السّائر: ٧١/٢.
(٢٦) رّضيّ الدّين الاستراباذي: شرح الشافية: ٣٠١/٢.
(٢٧) الجاحظ: الحيوان، ص١٣١- ١٣٢.

(٢٨) القاضي أبو يعلى التنّوخي: القوافي، ص٩٢.
(٢٩) الأخفش: كتاب القوافي، ص٤١.
(٣٠) رّضيّ الدّين الاستراباذي: شرح الشّافية: ٣١٦/٢.
(٣١) ثعلب، أحمد بن يحي: مجالس ثعلب، ص٢٢.
(٣٢) جلال الدّين السّيوطي: الأشباه والنّظائر: ١٣٠/٣.
(٣٣) مجالس ثعلب: ص٢٢.
(٣٤) القاضي أبو يعلى التنّوخي: القوافي: ص٩٢-٩٣.
(٣٥) الرّضيّ: شرح الشّافية: ٣١٦/٢.
(٣٦) الأعلم الشّنتمري: تحصيل عين الذّهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ص٨٦.
(٣٧) السّيوطي: همع الهوامع: ٣٣٢/٥.
(٣٨) محمّد الأمير: حاشيّة الأمير على المغني، ٤٨/١.
(٣٩) ابن هشام الأنصاري: تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، ص٨٢-٨٣.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، برواية ورش.

١- ابن الأثير؛ ضياء الدين:المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّمه وعلّق عليه الدّكتور أحمد السجوقي، والدّكتور بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، دتا.

٢- ابن الأنباري؛ أبو البركات:الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٣- ابن جني؛ أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٤- ابن خالويه؛ أبو عبد الله الحسين بن أحمد:إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم؛ تحقيق فتح الله أحمد سليمان، دار الحرم للتراث، ط١، ٢٠٠٢م.

٥- ابن هشام الأنصاري؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين: تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد؛ تحقيق الدكتور عبّاس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٦- ابن يعيش؛ موفّق الدّين أبو البقاء:شرح المفصّل للزّمخشري، قدّم له وحواشيه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٧- الأخفش؛ سعيد بن مسعدة: كتاب القوافي؛ تحقيق عزّة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، دط، ١٩٧٠م.

٨- الاستراباذي؛ رضيّ الدّين: شرح شافية ابن الحاجب؛ تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزّفزاف ومحمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، دط ودتا.

٩- الأعلم الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف: تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، دط، ١٨٨٧م.
١٠-التنوخي؛ القاضي أبو يعلى:القوافي؛ تحقيق الدكتور عوني عبد الرءوف، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٧٨م.
١١- ثعلب؛ أحمد بن يحي:مجالس ثعلب؛ شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٨٧م.
١٢- الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر: الحيوان؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٩٦٥م.
١٣- الرّازي؛ فخر الدّين محمد بن عمر؛ مفاتيح الغيب؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط ودتا.
١٤- الزجّاجي؛ أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق: الجمل في النّحو؛ تحقيق الدّكتور علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
١٥- الزّمخشري؛ أبو القاسم محمود: الكشّاف؛ مكتبة العبيكة، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٨م.
١٦- سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان:الكتاب؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، دتا.
١٧- السّيوطي؛ جلال الدّين:
- الأشباه والنّظائر في النّحو؛ دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ شرح وتحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، دط، ٢٠٠١م.
١٨- الفرّاء؛ أبو زكريا يحي بن زياد(٢٠٧هـ):معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
١٩- القرطبي؛ محمد بن أحمد:الجامع لأحكام القرآن الكريم؛ تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٩٥٥م.
٢٠- ديوان زهير بن ابي سلمى؛ دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، دط، ١٩٨٢م.
٢١- د.تمّام حسّان: العربية معناها ومبناها؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
٢٢-محمد الأمير:حاشيته على مغني اللبيب، خُطَّ ١٣٩٠م.